

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٧٧

الثلاثاء ٨ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

هل لديكم أي تعليق أو أسئلة على هذا الجدول المقترح؟ لا تعليق.

قبل فتح باب المناقشة بشأن بناء القدرات في قانون الفضاء البند الحادي عشر، أود أن أخبركم بشيء اليوم سوف يسعدنا ويشرفنا أن يكون معنا السيد جيرارد براشيه رئيس لجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجي وهذه فرصة نادرة وطيبة، وأود نيابة عنكم جميعاً أن أدعوه لأن يقول شيئاً هنا في هذه اللجنة الفرعية، السيد براشيه له الكلمة، تفضل.

السيد ج. براشيه (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيادة الرئيس. بداية أشكركم جزيل الشكر على مقاطعة تدفق المداولات في اللجنة الفرعية لكي تعلن عن قدومي، وأعتذر للسادة أعضاء الوفود فأجلت عملي لمدة ثلاثة أيام لكي أحضر اجتماعات هذه اللجنة الفرعية، ويسعدني على أية حال أنني أحضر على الأقل جزءاً من هذه الاجتماعات.

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٥

الرئيس: أعلن عن افتتاح الاجتماع السابع والسبعين بعد المئة السابعة للجنة الفرعية القانونية المتفرعة عن لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

وأحيطكم أولاً علماً ببرنامج العمل لصباح اليوم، ونحن نلتقي الآن وسوف نواصل على أية حال ونأمل أن ننتهي من دراسة البند الحادي عشر، "بناء القدرات في قانون الفضاء". وسوف نواصل دراستنا للبند الثاني عشر وهو "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية الخاصة بارتياح الفضاء واستغلاله استغلالاً سلمياً" وسوف نبدأ أيضاً بدراستنا للبند الثالث عشر و"الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة لوضع بنود جديدة".

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.08-52875 (A)

\* 0852875 \*

لكي تتحمل مسؤولياتها تحملاً كاملاً تلك المسائل المرتبطة بأنشطتها في الفضاء الخارجي.

إن عدم وجود الخبرة في هذا المجال، مجال الذي تم [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] أمر تعاني منه البلدان النامية ونحن نحتاج إلى بناء القدرات في مجال القانون ولاسيما في البلدان النامية، وذلك لأن هذا أصبح أمراً حتمياً وذلك لبناء أو لتشكيل مجموعة من الخبرات في هذا المجال.

وهناك وسائل عدة يمكن اتخاذها دون أن نخلق أو نوجد مؤسسات جديدة، والكوبوس في دورتها الخمسين قد وافقت على قرار اللجنة الفرعية التي اتخذته في الدورة السادسة والأربعين وذلك بأن تطلب إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يواصل دراسة هذه المسألة، مسألة وضع دورة أساسية لتعليم قانون الفضاء الخارجي وذلك في أنشطة المراكز الإقليمية المعنية بتعليم تكنولوجيا الفضاء وعلومه.

وبهذا نستطيع أن نفي باحتياجات بناء القدرات في هذا المجال ومستوى المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة بالنسبة للأنشطة في هذه المراكز لا يتفق مع التوقعات التي لدى البلدان المستضيفة لهذه المراكز.

وإن نيجيريا من بين المراكز الإقليمية الأربعة وكانت قد سعت الكثير كبلد مضيف وذلك لدعم عمل هذه المراكز ومواصلة هذا العمل، والمراكز الإقليمية في نيجيريا عقدت اجتماعاً لمجلس الوزراء بحضور ممثل عن ممثلي الفضاء الخارجي. إن مسألة عدم وجود الدعم الكافي لأنشطة المركز كان من أهم البنود التي تم طرحها في هذا الاجتماع، ولذا فإن الحاجة تمس إلى مزيد من الدعم لهذه المراكز الإقليمية إذ قُدر لها أن تضطلع بمهمة بناء القدرات في مجال قانون الفضاء.

سيدي الرئيس، إضافة لما أسلفت إن الحاجة تمس لتوسيع وتعميق الفرص الحالية لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء، ولكي يكون هناك تدريب وبناء للقدرات بشكل مناسب فإنه سوف يكون من الأفضل أن نشرك المزيد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى وذلك لكي تُتخذ إجراءات من المسؤولين في البلدان النامية في هذا المجال وتدعم المؤسسات والجامعات وتقدم لها المساعدات وذلك من خلال المنح والزومات.

وبالنسبة لي فالمسألة غاية في الأهمية فلقد عملنا لفترة عامين للنهوض بعمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وأنا أشعر بسعادة خاصة ورضاء خاص عن القرار الموحد ٢١٧/٦٢ والذي وافقت عليه الجمعية العامة في العام الماضي، والقرار به برنامج عمل لعام ٢٠٠٨ لهذه اللجنة الفرعية القانونية وكذلك اللجنة القانونية العلمية وبطبيعة الحال اللجنة الأم. ويسعدني أن ألاحظ أن الجمعية العامة قد وافقت على قرار خاص بشأن تسجيل الأجسام الفضائية، وإن لم تخني الذكرة رقمه ٢١٠/٦٢ وهذا هو نتاج لعمل اللجنة الفرعية. واللجنة تستحق التهئة على ذلك، وهنا أود أن أتوجه بتهنئتي إليكم يا سيادة الرئيس على ترشيحكم مرة أخرى وتسميتكم مرة أخرى برئاسة اللجنة الفرعية وأتمنى لكم جميعاً التوفيق في هذا الأسبوع. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً، أشكرك على وجودك معنا وأنت مرحب بكم أن تجلس أطول فترة ممكنة أو حسبما ترغب.

إذاً سوف نواصل مناقشة البند الحادي عشر من جدول الأعمال، ولدي وفد واحد طلب الكلمة حسبما ورد في القائمة ألا وهو السيد ممثل نيجيريا الموقر.

السيد أ. أوتبولوا (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): سيادة الرئيس، هذه اللجنة في هذه الدورة في ٢٠٠٧ واعترافاً منها بأهمية بناء القدرات في قانون الفضاء ولا سيما البلدان النامية قد اعتمدت هذا البند من جدول الأعمال كبند منفرد، ودعماً لأهمية هذا البند فإن لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في دورتها الخمسين قررت بأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي ينبغي له أن يواصل استكشاف إمكانية تطوير منهج يُدرس بالنسبة لهذا الموضوع بما يعود بالخير على البلدان النامية. وذلك للبدء في دراسات عن قانون الفضاء كلما كان ذلك مناسباً في إطار أنشطة المراكز الإقليمية المعنية بتعليم تكنولوجيا في الفضاء وعلومه والتي تنضم للأمم المتحدة وترتبط بها.

والأنشطة بالنسبة لهذه المسألة تتطلب تفهماً من كل الدول، تفهماً لقواعد الاتفاق والاشتراك في هذه المسألة. ولكي تفي البلدان في التزاماتها بالنسبة للفضاء الخارجي، فإنه من المفترض أن الدول الأعضاء ستفهم كل التفهم ما عليها من التزامات من قبل المعاهدة. ومع ذلك فإنه واضح أن الكثير من البلدان الجديدة في مجال الفضاء ليست لديها الخبرة في قانون الفضاء بما يكفيها

السيدة ل. هاكابيلا (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، لعل المندوبين الموقعين يذكرون أننا سبق وتناولنا الكلمة في إطار هذا البند وكان تبادل وجهات النظر شيئاً جدياً، وحيث أننا نختتم بند جدول الأعمال هذا، هذا الصباح، فإننا ارتأينا تبادل الآراء أو بعض الآراء حول الأفكار التي سمعناها حتى الآن بشكل ملخص.

ويرى وفدنا أن فائدة هذا البند تبادل وجهات النظر وتحريك النقاش حول موضوع بناء القدرات، إلا أن من الأهمية بمكان أن نتبين البرامج والمبادرات التي تدفعه قدماً. وفي هذا الإطار كان النقاش ثرياً وكانت جميع الوفود مهتمةً بالتقدم بمقترحات شيقة ومعظمها ساند إبقاء هذا البند على جدول أعمالنا كبند منفرد في دوراتنا القادمة. كما أننا استنتجنا أن بناء القدرات هام لجميع الدول، لا للدول النامية فحسب، وكذلك هناك سؤال طرحته بعض الوفود عن معنى بناء القدرات.

وهناك رد مفيد ورد على لسان حضرة ممثلة أوكرانيا حيث قالت أن في هذا البند ثلاث مكونات نؤيدها وهي المكون التعليمي التدريسي كتبادل المعلومات بين الجامعات ومؤسسات التدريب المهني. وهناك أيضاً مكون بحوث ومكون يتعلق بإذاعة قانون الفضاء وإشاعته. ورؤي أن هناك مكونات أخرى في دفع بناء القدرات قدماً ومن هذه المكونات ما يتصل بما يقوم به مكتب شؤون الفضاء الخارجي، أوسا، في هذا المجال. وصحيح أن هذا المكتب صغير إلا أن دوره قيمٌ جداً في القيام بمبادرات لبناء القدرات. إذاً تم الإثناء على أوسا على إنشاءه فريق الخبراء ونطلبه منه أن يظل يضع منهاجاً تدريسياً لقانون الفضاء. ورؤي أيضاً أن ينشأ صندوق ائتماني لدى الأوسا لتموله الدول لإتاحة فرص لطلاب الملتحقين بجامعات تدرس قانون الفضاء. ونحن مهتمون إذاً بتدريس قانون الفضاء مع تبين إمكانية وضع دورة تدريبية قصيرة تتعلق بتدريس قانون الفضاء.

ورؤي أيضاً أن تحين وتستحدث قاعدة البيانات الخاصة بالمنح والزمالات وهنا نشكر الأوسا على قاعدة البيانات المحينة التي وصلتنا هذا الصباح. كما أنه طلب من أوسا أن يعمل على تبين جدوى إدراج مقالات ومجلات لصالح الطلاب على قاعدة البيانات الإلكترونية. وتم التفكير أيضاً في إقامة مكتب صغير داخل أوسا يكون على شكل مكتبة، وطلب من أوسا أيضاً أن يحقق في إمكانية تحيين قانون الفضاء كما تم ذلك في عام ١٩٩٩.

ومكتب شؤون الفضاء الخارجي يمكن أن يفكر في إمكانيات أو يبحث إمكانيات بالنسبة لاستخدام القدرات الحالية لبعض المؤسسات كمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبدعم أيضاً من المنظمات الحكومية الدولية وذلك من أجل تنظيم دورات تدريبية بالنسبة لجوانب محددة من قانون الفضاء كل فترة وذلك بما يعود بالخير على الدول الأعضاء.

سيادة الرئيس، في ضوء الأهمية التي يوليها وفدي لهذا البند من بنود جدول الأعمال فإننا نقترح أن بناء القدرات في مجال قانون الفضاء ينبغي أن يظل بنداً منفرداً في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين في السنة المقبلة ٢٠٠٩ بحيث نستطيع أن نواصل تناول هذا الموضوع وكذلك نراقب تنفيذ أي قرار تم اتخاذه من جانب هذه اللجنة الفرعية. لكم جزيل الشكر يا سيادة الرئيس.

الرئيس: اتوجه بالشكر إلى السيد ممثل نيجيريا على إسهامه في هذا المجال، وواقع الأمر أنت قد قومت الوضع الحالي في هذا المجال وأشرت إلى الحاجة بالنسبة للكثير من البلدان التي بدأ يبرز لها دورٌ في مجال الفضاء الخارجي أن تُساعد في هذا المجال. وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي أن يواصل إمكانية البحث عن تطوير دورات من أجل دعم المراكز الإقليمية في مجال تعليم علوم الفضاء وتكنولوجياه، وهذه مبادرة في واقع الأمر قد تم وضعها في دورة من دورات الخبراء القانونيين والتي تم تنظيمها من جانب مكتب في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وهناك تقرير بشأن هذا الموضوع والصادر عن هذه الدورة بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

أشرت إلى ملاحظات سياسية عن دور الأمم المتحدة لأنك ترى أن المساعدة الحالية التي تقدم من الأمم المتحدة لا تفي بما تتوقعه البلدان الكثيرة أو الأعضاء، ومن ثم فإن الحاجة تمس إلى مزيد من الدعم للمراكز الإقليمية إذا قدر لها أن تضطلع بدورها في بناء القدرات في مجال قانون الفضاء.

وفي الجزء الأخير من بيانك دعمت فكرة الإبقاء على هذا البند كبند منفرد في جدول الأعمال، وسوف نناقش في طبيعة الحال هذا البند في الدورة المقبلة. لكم جزيل الشكر.

ليس لدي أي متحدثين بالنسبة لهذا البند في قائمة المتحدثين، أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

لم يعد ثمة من يطلب الكلمة حول هذا البند، فهل هناك أي وفد آخر يود تناول الكلمة في هذا الشأن الآن؟ لا فيما يبدو. أي مراقب يطلب الكلمة حول هذا البند؟ لا فيما يبدو.

إذاً حضرات السيدات والسادة، نكون بذلك قد اختتمنا بحثنا للبند الحادي عشر في جدول الأعمال أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، أما بالنسبة للاقتراح القاضي بمتابعة مناقشة هذا البند إبان دورات لجننتنا المقبلة، فإننا سنتناول هذا الموضوع في إطار البند الخاص بجدول أعمال الدورات القادمة والذي سنبحثه لاحقاً.

والآن حبذا لو أمكننا بدء النظر في البند الثاني عشر أي "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، ثمة عدد من المتحدثين على قائمة هذا البند والمتحدث الأول حضرة ممثلي الاتحاد الروسي تفضل.

السيد ف. توشكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، أيها الزملاء، سأبلغكم الآن ببعض جوانب التشريعات الوطنية الروسية التي تنظم وتحكم المسائل المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية. حالياً سنت روسيا أو أبرمت عدة صكوك قانونية على مستويات مختلفة في مجالات مختلفة من الأنشطة الفضائية. وفي إطار نظامنا للتشريعات الوطنية التي تنظم الأنشطة الفضائية فإن القانون الاتحادي لعام ١٩٩٣ حول الأنشطة الفضائية، يمثل محور هذا النظام، فهو يعرف الأنشطة الفضائية على أنها أي نوع من الأنشطة الفضائية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي والقمر والأجرام السماوية الأخرى. والمادة الأولى في هذا القانون تنص على أن الأنشطة الفضائية تنظمها التشريعات الوطنية وكذلك المبادئ والمقاييس المعمول بها في مجال قانون الفضاء الدولي، أي المعاهدات الدولية التي يكون للاتحاد الروسي طرفاً فيها.

وكذلك فإن قانون الأنشطة الفضائية يكفل مبدأ سيطرة الدولة الكاملة على كافة الأنشطة الفضائية وفي كل من مراحلها. وبموجب هذا القانون أيضاً أن الأنشطة الفضائية خاضعة للاختصاص الفيدرالي للاتحاد الروسي في الدولة. والقيادة العامة، الريادة العامة في هذه الأنشطة تتم على يد رئيس الاتحاد الروسي. أما الحكومة الروسية فهي تنفذ سياسة تابعة للدولة سياسة عامة حكومية في هذا المجال، إذ تنسق لكل المسائل المتصلة بالأنشطة الفضائية الدولية للاتحاد الروسي وتمارس السيطرة العامة

وإن إمكانية إنشاء مركز لصالح الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصادها أمرٌ ينبغي التفكير فيه أيضاً. ورؤي أيضاً أن قاعدة أخرى في مجال قانون الفضاء يمكن أن تحافظ عليها الأوسا وتصورها.

لقد وردتنا بعض المقترحات التي تستحق دراسة متعمقة. أولاً ينبغي للدول أن تتيح منحاً وزمالات، خاصةً لطلاب الدول النامية، وتم حث تلك الدول أيضاً على تشجيع كليات الحقوق في دولها على أن تدرج دروساً ودورات تدريبية حول قانون الفضاء والجو لو لم توجد. وتم تشجيع الدول أيضاً على إقامة تعاون بين كليات الحقوق المختلفة وبينها وبين تلك الكليات في الدول النامية. وأخيراً أقترح أن يكون هناك اتصالات أكثر انتظاماً بين مختلف الأقاليم والمناطق في تقاسم المعارف والتجارب.

طبعاً حضرة الرئيس، هذا التلخيص لا يتضمن المساهمات القيمة التي تقدم بها ممثل نيجيريا هذا الصباح، إلا أن هناك في ذلك خطة عمل شاملة يمكنها أن ترشدنا في العمل مستقبلاً. وشكراً.

الرئيس: شكراً لممثلة جنوب أفريقيا على مساهمتها في هذا البند الحادي عشر حول "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، وفي هذه المساهمة قدرت قيمة ما جرى من نقاش حول هذا الموضوع أثناء اجتماعاتنا وقد وافيتنا أيضاً بتلخيص وجيز لهذه المناقشات، وركزت على كون هذا الموضوع يتألف من ثلاث مكونات مكون تعليمي تدريسي ومكون تتعلق بالبحوث ومكون آخر يتعلق بإشاعة وإذاعة المعارف الخاصة بقانون الفضاء. وهنا أشرت أيضاً إلى المساهمة التي تقدم بها بالأمس أو خلال الأسبوع الماضي زميلتنا الموقرة من أوكرانيا كما أنك استعرضت بسرعة جهود مكتب شؤون الفضاء الخارجي، أوسا، خاصة مبادرته بعقد اجتماع للخبراء وجهوده المبذولة إبان هذه الدورة ودورات أخرى من أجل وضع منهاج دراسي. كما أنك ذكرت بعض الأنشطة الأخرى في هذا المجال.

وأخيراً، تقدمت بعدد من المقترحات التي يجب مراعاتها على النحو الواجب في آنها، أي أثناء تطويرها لبحث هذا الموضوع خلال الدورات القادمة. وأيدت أيضاً فكرة عقد دورة أخرى أو دورات أخرى أو جلسات أخرى حول هذا البند بالذات في المستقبل. شكراً جزيلاً إذاً.

واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية واردة في البرنامج الفضائي للاتحاد الروسي. ومن بين الوثائق ... هذه الاستراتيجية التي تكون أساساً لوضع حدود تطوير التكنولوجيا الفضائية لأغراض البحث والأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهذه أغراض وأهدافاً يصادق عليها برنامج الحكومة الروسية الذي يراعي أهداف ومبادئ الأنشطة الفضائية، كما وردت في البرنامج وفي ضوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد ووضع العلوم الفضائية ومصحة المستهلكين والمنتجين للأجسام الفضائية، وكذلك مع مراعاة ظروف السوق الفضائية الدولية وأهداف الاتحاد الروسي بشكل عام وأهداف التعاون الدولي.

واستخدام الترددات اللاسلكية في الأنشطة الفضائية ينظمها القانون الفيدرالي لعام ١٩٩٣ حول الاتصالات السلكية واللاسلكية في الفضاء، وبموجب هذا القانون فإن تنظيم الترددات اللاسلكية حصراً على الحكومة الروسية ولا بد من أن يكون قد تم بالامتثال الكامل للمعاهدات الدولية، ويحكم ذلك القانون الاتحادي للأنشطة الفضائية وكذلك القوانين واللوائح الدولية وقد طورت الحكومة الروسية صكوكاً أخرى تنظم أنشطة أخرى كالملاحاة الساتيلية أو الاتصالات بالسواتل أو الاستشعار عن بعد.

وطبعاً في مثل هذا العرض القصير سيستحيل عليّ ولو بإيجاز أن أعطي كل صكوكنا القانونية والتنظيمية الموجودة في الاتحاد الروسي تغطية كل أنشطتنا الفضائية، ولكن على سبيل المثال لا الحصر سأذكر قانون الحماية البيئية لعام ١٩٩١ الذي ينص على حظر إلقاء أي حطام أو مواد مشعة في الفضاء الخارجي. وإن تطوير تكنولوجيات الفضائية مع توسيع نطاق تطبيق الأنشطة الفضائية أمرٌ يقتضي مواصلة تطوير الأدوات التنظيمية هذه، والقوانين واللوائح ونحن حالياً نعمل على مشروع قانون جديد حول تسجيل الأجسام الفضائية مع وضع مقاييس ومعايير تتعلق بتخفيف الحطام الفضائي إلى جانب عدد آخر من الصكوك التنظيمية الأخرى.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل الاتحاد الروسي على هذا البيان المفصل الذي فيه بلغنا الإطار التشريعي الثالث في الاتحاد الروسي في مجال استكشاف الفضاء. وقد ذكرت أن هناك نحو ثلاثين صكاً قانونياً وتشريعياً مختلفاً في الاتحاد الروسي يتصل بمختلف الأنشطة الفضائية، وشددت على أهمية قانون عام ١٩٩٣ حول الأنشطة الفضائية وسلطت الضوء على أهم عناصر هذا القانون الأساسي. كما أنك أعلمتنا بوجود سجل لتسجيل الأجسام الفضائية وعرضت علينا الإطار القانوني الذي يعمل فيه

والكاملة على تنفيذ المشاريع الدولية. والإدارة المباشرة للأنشطة الفضائية تتم على يد وكالة هيئة حكومية اتحادية خاصة تابعة للدولة اسمها روسكوسموس، وقد أنشأت بمرسوم رئاسي خاص صادر عن رئيس الاتحاد الروسي. وقانون الأنشطة الفضائية يفتح المجال كاملاً للسيطرة الكاملة على الأجسام الفضائية الخاضعة لاختصاص الاتحاد الروسي، وتحديدًا جاء في هذا القانون أن الأجسام الفضائية للاتحاد الروسي خاضعة لتسجيل إجباري ولا بد من وسماها بهذه الطريقة. إذا الاتحاد الروسي له السيطرة الكاملة والاختصاص الكامل على كل ما يُسجل من أجسام على أراضي الاتحاد الروسي أثناء وجوده في الأرض على البر وبعد إطلاقه إلى الفضاء ثم بعد عودته إلى الأرض مجدداً. ولو أن الاتحاد الروسي انضم وشارك مع منظمة أخرى أو دولة أخرى في تسجيل مثل هذا الجسم، فإن هذا التسجيل يتم وفقاً للمعاهدة الدولية ذات الصلة. والاتحاد الروسي فوض حفظ سجل الأجسام المطلقة في الفضاء لروسكوسموس، وقانون الأنشطة الفضائية ينص على أن هناك صكوك تنظيمية معينة يضعها معهد روسكوسموس حول تسجيل الأجسام الفضائية.

وقانوننا الاتحادي حول تقديم التراخيص ينص على أن كل نشاط تقوم به الشركات الروسية الحكومية أو الخاصة خاضعة لهذه التصاريح والتراخيص الإلزامية، والوثائق التي يقدمها طالبوا التراخيص هدفها التثبيت من جدوى المشروع ومدى امتثاله لقوانين الاتحاد الروسي، وخاصة ذلك القانون الخاص بالأنشطة الفضائية. والتكنولوجيا الفضائية التي تطور في الاتحاد الروسي بما في ذلك الأجسام الفضائية والبنى التحتية الفضائية والأصناف المختلفة، كلها خاضعة لشهادات إجبارية تصدر بشأنها بحيث يتم التأكد من وفائها بشروط الإطلاق والتشغيل في الفضاء. وهذا المبدأ يتم تنفيذه من خلال احتساب المستوى القانوني الممكن للوقوع الذي يمكن أن تحدثه الأنشطة الفضائية التي يقوم بها البشر على الفضاء وعلى بيئة الأرض.

وبالنسبة للمسؤولية تجاه الأطراف الثالثة، فإن القانون ينص على إعطاء ضمانات إجبارية لتغطية أي ضرر قد يلحق بجسد الأفراد، ضرر جسدي أو ضرر مادي أو ضرر معنوي. والقانون الخاص بالأنشطة الفضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي ينص على المسؤولية المطلقة عن أي ضرر يلحق بالأجسام الفضائية الروسية على أراضي الاتحاد الروسي أو ما يتجاوزها باستثناء الفضاء الخارجي. وإجراءات التعويض عن الأضرار ينظمها القانون المدني للاتحاد الروسي. واستراتيجية طويلة الأمد في الاتحاد الروسي في تطوير القدرات الخاصة بالصواريخ

هذا السجل، وهو روسكوسموس، أي وكالة الفضاء في الاتحاد الروسي.

كما أنك ذكرت لنا الأدوات القانونية الأخرى كالقانون الذي ينص على أن التامين ينبغي أن يكون إجبارياً للأفراد الذين يعملون في الأوساط الصناعية الفضائية. كما أنك ذكرت لنا تمسككم بالمسؤولية عن أي أضرار قد يلحقها جسم فضائي روسي. وبلغتنا أيضاً بالبرنامج الفضائي الروسي، وقلت أن مسائل الترددات الروسية ينظمها القانون الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية والصادر في عام ١٩٩٣. وذكرت أخيراً وجود قانون حول حماية البيئة تم سنه في عام ١٩٩١، وهو يحظر فيما يحظر إلقاء أي مواد مشعة أو حطام فضائي في الفضاء الخارجي بهدف إخفائه، طمره. كما أنك وافيتنا بمعلومات سريعة عن مشروع القانون الحالي الذي يتم وضعه حول تسجيل الأجسام الفضائية.

شكراً جزيلاً إذاً مرة أخرى على هذا الإسهام في نقاشنا، وسنتابع الآن بقائمة المتحدثين. والمتحدث التالي حضرة ممثل جمهورية كوريا.

السيد ج. لي (كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، تنفيذاً لأحكام معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها حول الفضاء الخارجي على الصعيد الوطني، فإن جمهورية كوريا كطرف في معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل قد سنت ما يسمى بقانون النهوض بالتطوير الفضائي في عام ٢٠٠٥، وهو يتضمن نظاماً لتطوير الأنشطة الفضائية والإجراءات المحلية للتسجيل والدعم الكامل لإنقاذ وإعادة رواد الفضاء بشكل مأمون وكذلك الأجسام الفضائية وتحري الحوادث التي تحدث في الفضاء وهلم جرى.

وكذلك هناك دراسات ومناقشات من أجل سن قانون وطني يتعامل مع المسؤولية عن أي أضرار يحدثها جسم فضائي قبل عرض مسودة القانون هذه على الجمعية العامة لكي تتداول فيها في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ومشروع القانون المسمى بقانون المسؤولية والتعويض الفضائيين، روجع وبُحث واعتمد نهائياً في الجمعية الوطنية لدينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وسيبدأ نفاذه في حزيران/يونيو في هذا العام. والقانون هذا ينص على معايير وهيكلية المسؤولية الفضائية. ووفقاً للقانون فإن حائز ترخيص بالإطلاق يتحمل المسؤولية الكاملة عن الأضرار التي يحدثها الإطلاق وعليه أن يستوفي شروط التامين، الأقساط

التأمينية المطلوبة في الرسوم الصادر عن وزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا في ضوء سمات الجسم الفضائي وبيئة موقع الإطلاق وكذلك الأسواق التأمينية الدولية والمحلية. والطرف المسؤول ليس مطالباً بتقديم تعويضات تتجاوز مئتي مليار ون ما يعادل ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، والحكومة يمكنها أن تجيز دفع التعويض بما يتجاوز هذه الحدود شريطة أن تعتبر أن من اللازم أن يتم الوفاء بغرض هذا القانون وأن توافق عليه الجمعية الوطنية [؟يتعذر سماعها؟].

أنا متأكد حضرة الرئيس بأن سن هذا القانون الجديد في كوريا لن ينهض بتطوير أنشطتنا الفضائية وإنما سيسهم أيضاً في زيادة فعالية قانون الفضاء الدولي.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل كوريا في هذه المساهمة في النقاش حول هذا البند بالذات. وقد ذكرت في بيانك بالأخص قانون تعزيز التطورات الفضائية لعام ٢٠٠٥ وهو يتضمن نظام التطوير الفضائي الكوري وإجراءات التسجيل المحلية وعناصر أخرى من الأنشطة الفضائية. وذكرت أيضاً القانون الذي صدر مؤخراً حول المسؤولية والتعويضات في الفضاء، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كما قلت، ويتوقع أن يبدأ سريانه خلال هذا العام حزيران/يونيو. وشددت أيضاً على أن سن قواعد تشريعية وطنية كهذه سيكون إسهاماً من كوريا في زيادة فعالية قانون الفضاء الدولي.

شكراً جزيلاً إذاً، والمحدث التالي على القائمة حضرة السيدة ممثلة اليابان.

السيدة س. ساراموتو (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين، باسم وفد اليابان في هذه اللجنة الفرعية القانونية التابعة للكوبوس يشرفني أن أعرض لكم تشريعات اليابان المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه في الأغراض السلمية.

هناك ثلاث منظمات يابانية في عام ٢٠٠٣ قامت بأنشطة فضائية خارجية، وهي معهد علوم الفضاء والملاحة الفضائية، أيسا، ووكالة التطوير الفضائية الوطنية ناسدا، وكذلك المختبر الفضائي الجوي MEL، وكل هذه الهيئات مدمجة في منظمة واحدة اسمها وكالة استكشاف الفضاء والجو اليابانية، الجاكسا.

الإطلاق تبقى بين أيدي الجاكسا، والمسؤولية عنها تبقى بين أيدي الجاكسا.

وأخيراً أبرزت لنا الاتجاهات الحالية في التشريعات الوطنية الفضائية في اليابان. شكراً جزيلاً لك إذاً على مساهمتك مرة أخرى. والمتحدث الثاني على قائمتي حضرة ممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة ل. هاكابيلا (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): سيدي الرئيس، المندوبون الكرام، شكراً لإعطائنا الفرصة كي نعرفكم بتشريعاتنا الوطنية بما يخص الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستغلاله. وجنوب أفريقيا لهذا النظام نظامً ثنائي للقانون الدولي بمعنى أنها لا بد لها من أن تدرج التزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية في قانونها المحلي. وجنوب أفريقيا طرف في معاهدة الفضاء الخارجي والأحكام الأساسية لتلك المعاهدة قد أدرجت في قانون شؤون الفضاء لسنة [١٩٨٣؟] [؟؟؟؟؟؟؟؟] وهو أهم صك قانوني يحكم أنشطة الفضاء في جنوب أفريقيا.

وطبقاً لمتطلبات معاهدة الفضاء الخارجي فإن قانون شؤون الفضاء يمثل إطاراً تنظيمياً أساسياً لإجراء الأنشطة الفضائية في أفريقيا، وانطلاقاً منها والأنشطة الفضائية التي تخضع لهذا القانون قد حُددت باعتبارها الأنشطة التي تسهم مباشرة في إطلاق المركبات الفضائية وفيما يخص تلك المركبات في الفضاء الخارجي، كما أن التفاصيل الأخرى المتعلقة بالأنشطة الفضائية قد تم تفصيلها في القانون الخاص.

والفضاء الخارجي قد تم تعريفه تعريفاً دقيقاً في إطار القانون المذكور، وأي نشاط فضائي قد عرفه القانون أنه لا يمكن أن يتم إلا بعد إصدار ترخيص. به والهيئة النظامية المسؤولة عن إصدار التراخيص هي مجلس جنوب أفريقيا لشؤون الفضاء وقد أنشأ بغية إنفاذ الرصد التنظيمي ووظائف الترخيص أيضاً بمقتضى ذلك القانون. فضلاً عن ذلك فإن المجلس الفضائي مُكلف بين أمور أخرى كي يعنى بالمصالح والمسؤوليات والالتزامات التي تتحملها جنوب أفريقيا بخصوص الأنشطة الفضائية بما يوافق المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها جنوب أفريقيا. ومجلس الفضاء أيضاً مسؤول عن تنفيذ سياسة جنوب أفريقيا في مجال الفضاء. وكما ذكرنا خلال التبادل العام للآراء فإن تلك السياسات يجري صياغتها الآن، وهذه السياسات أو وثيقة السياسات يُهدف منها إلى تعزيز التنسيق والحكومة أو الإشراف الجماعي على هذه الأنشطة في جنوب

ومنذ إنشاء جاكسا كهيئة غير حكومية نصت عليها المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي فإن الحكومة اليابانية مجبرة على الإشراف على أنشطة تلك الوكالة، كما جاء في قانون الوكالة في عام ٢٠٠٣، خاصة المادة ٢٤ منه. والسلطات الإشرافية في اليابان حالياً تتألف من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا ووزارة الشؤون الخارجية والاتصالات Mixed وMIC كما نسميها.

وتقوم جاكسا بعمليات الإطلاق وفقاً للمبادئ التوجيهية التي عنوانها، "معايير إطلاق السوائل الصناعية"، وهذه المبادئ التوجيهية تفرض ضرورة متابعة مراجعة شاملة لمعايير الأمان في أنشطة الإطلاق التي أذنت بها وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا. وحيث أن عمليات الإطلاق، صواريخ HIIA نُقلت إلى شركة خاصة في الصيف الماضي، فإن هناك مسؤوليات أمان هامة تترتب على عمليات الإطلاق ولكنها خاضعة لجاكسا نفسها. وهذا الإطار يكفل أن تتم عمليات الإطلاق من جانب القطاع الخاص بما يتمشى تماماً والمبادئ التوجيهية الخاصة بالأمان، وكذلك بما يتمشى ولوائح الجاكسا التي تشرف عليها الوزارة المعنية.

وفي الختام أود أن أشرح لكم الوضع الحالي للتشريعات الوطنية حول الأنشطة الفضائية في اليابان. في الصيف الماضي كان هناك أعضاء من أحزاب التحالف الحاكمة في اليابان، قدموا مشروع قانون يحكم الأنشطة الفضائية اليابانية إلى مجلس الممثلين وهناك نقاش هائل سيدور عما قريب حول مشروع القانون ذلك. وستظل اليابان تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات الفضائية الدولية وتتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في اللجنة. وشكراً.

الرئيس: شكراً لمتلثة اليابان على إسهامها في هذا النقاش وفيه بلغتنا الوضع الحالي للتشريعات اليابانية الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية، وقد أعلمتنا بالأخص بوجود هذه المنظمة الواحدة المسماة الجاكسا، وكالة استكشاف الفضاء الخارجي اليابانية. وقد نشأت بدمج ثلاث هيئات سابقة وهي تمثل كيانا غير حكومي نصت عليه المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي. كما أنكِ أخطرنا بقيام جاكسا بعمليات الإطلاق الخاصة بها وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بإطلاق الأقمار الصناعية. وذكرت أيضاً أن من الصحيح أن عملية إطلاق الصاروخ الياباني مؤخراً قد نُقلت إلى القطاع الخاص، شركة خاصة. فإن عمليات إدارة الأمان في عملية

سيدي الرئيس، لقد سبق لنا أن أشرنا أن جنوب أفريقيا هي الآن بصدد الالتحاق أو السعي للالتحاق بمعاهدات الفضاء وموثيقه ولا سيما منها تلك الخاصة بالتسجيل والخاصة بالمسؤولية. ونحن مدركون تمام الإدراك بصفتنا مستخدمين مسؤولين للفضاء الخارجي لضرورة التحاقنا بتلك الاتفاقيات.

ولأن كنا نرى أن الإطار التشريعي الراهن ملائم وكاف ليفي بالمستوى الحالي لأنشطتنا الفضائية فإننا ندرک أيضاً أن هذا الإطار التشريعي قد يحتاج إلى مزيد من البلورة والتطوير مستقبلاً لا سيما بعد مصادقتنا على المعاهدات الباقية من المعاهدات الخاصة بالفضاء. وإن تبادلنا الحالي للمعلومات بشأن الممارسات التشريعية في هذا الصدد مفيد وإننا لنتطلع إلى زيادة الاستفادة من هذه المبادرة خلال البرنامج ثلاثي السنوات.

شكراً يا سيدي الرئيس وبا أيها المندوبون الكرام على حسن الإصغاء.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي على مساهمتك القيمة بشأن وصف الإطار التشريعي الذي ينظم أنشطة الفضاء في بلدك. ولقد خصصت بالذكر القانون الخاص بشؤون الفضاء والصادر سنة ١٩٩٣ ثم عدل ١٩٩٥. ومن المفيد أن هذا القانون قد نص على تعريف للفضاء الخارجي كما ذكرت باعتباره الفضاء الذي يقع فوق سطح الأرض من ارتفاع يكون عملياً ممكناً به إدارة جسم حول الأرض أو وضعه في مدار ثابت حولها. كذلك ذكرت المجلس الوطني لشؤون الفضاء في جنوب أفريقيا وقد أنشأ بغية الإضطلاع بوظائف التنظيم والرصد والتسجيل المترتبة على قانون شؤون الفضاء.

كما أبلغتكم بوشك نظر البرلمان في قانون إنشاء الوكالة الوطنية لشؤون الفضاء والذي سيرض على البرلمان للمصادقة عليه وهو ينص على إنشاء هذه الوكالة وكالة وطنية لشؤون الفضاء باعتبارها هيئة عامة جديدة وحدد الغايات الأساسية لهذه الوكالة.

كما ذكرت بعض النصوص التشريعية الأخرى التي لها صلة بهذا الموضوع، وخصصت بالذكر منها قانون التصرف بالكوارث الصادرة ٢٠٠٢ ويشجع على استخدام البيانات المتأتية من الفضاء الخارجي في سبيل التصرف بالكوارث.

أخيراً فإنك أبلغتكم بإنضمام جنوب أفريقيا إلى صكين اثنين من صكوك الفضاء، معاهدتين اثنتين، معاهدة المسؤولية

وأفريقيا. ومن مبادئ تلك السياسات مواصلة اضطلاع جنوب أفريقيا بدورها كمستخدم مسؤول للبيئة في الفضائية واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولمصلحة البشرية جمعاء.

وبالإضافة إلى إرساء نظام للتراخيص، فإن قانون شؤون الفضاء قد تناول مواضيع التسجيل والمسؤولية وقد أرسى نظاماً من العقوبات وأحكام الزجر لمعاقبة عدم الامتثال لأحكام القانون.

سيدي الرئيس المبدأ أو التشريع الثاني الأساسي بين التشريعات في البلاد القانون الوطني لإنشاء وكالة شؤون فضاء وكما بيئنا خلال التبادل العام للآراء فإنه يجري الآن إعداد هذا النص للمصادقة عليه. وقد أقره مجلس الوزراء في البلاد في الشهر الماضي ولا يزال ينتظر عرضه على البرلمان للمصادقة عليه كي يصير ساري المفعول. مع ذلك نعتقد أن الإطار الذي يمثل هذا القانون قد استحكم إلى حد الآن كي نعرف للجنة الفرعية بأهم ما جاء فيه. وقد نص القانون على إرساء أو إنشاء الوكالة [يتعذر سماعها؟] الإفريقية الوطنية لشؤون الفضاء باعتبارها الهيئة العامة التي تدير البرامج والمشاريع التكنولوجية، وكل ما يتصل بتنفيذ أنشطة الفضاء في جنوب أفريقيا لمصلحة عموم المواطنين. والنص قد حدد الغاية الأولى من هذه الوكالة وتتمثل في تعزيز الاستغلال السلمي للفضاء الخارجي ودعم إيجاد بيئة مؤاتية تفضي إلى تطور التكنولوجيا والصناعة في مجال الفضاء، وتعزيز البحوث في مجال الفلك والاتصالات والملاحة وفيضياء الفضاء، وكذلك ترقية البحوث والكفاءات العلمية والتكنولوجية والهندسية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز التعاون الدولي فيما يخص أنشطة الفضاء. والأمل يحدونا في أن هذا القانون سيتم اعتماده في غضون سنة ٢٠٠٨ وأن مسار إنشاء الوكالة المعنية سيشرع به في غضون سنة ٢٠٠٩.

سيدي الرئيس، بالإضافة إلى هذين الصكين الأساسيين من صكوك التشريعات في جنوب أفريقيا، هناك عدد آخر من النصوص الأخرى الفرعية التي تعالج الأنشطة الفضائية في بلادنا، ومنها قانون جنوب أفريقيا لسنة ٢٠٠٠ بشأن الاتصالات. وهو قد أنشأ جهازاً تنظيمياً مسؤولاً عن إسناد نطاق التردد أو المواقع في نطاق التردد وفقاً لسياسة الاتحاد الدولي للاتصالات، وكذلك القانون الخاص بالبنية الأساسية لسنة ٢٠٠٣ ويقصد منه الإدارة والتصريف والتعهد وإنتاج واستخدام البيانات الخاصة بالفضاء، بما في ذلك تقاسم تلك البيانات.

وأخيراً وليس آخراً، قانون التصرف بالكوارث ويشجع على استخدام البيانات المتأتية من الفضاء الخارجي للتصرف بالكوارث.



صاحبي التراخيص ومعايير الطلب ووثائق الطلب والموافقة وإقرار الطلبات والإجراءات المتبعة في المصادقة على تلك الطلبات.

وبالإضافة إلى هذه اللوائح والتنظيمات وذلك بخصوص محتويات التراخيص وتعديلها وإلغائها فإن هذا النص يقضي بأن يشتري أصحاب التراخيص بوليصة تأمين عن المسؤولية تتصل بإطلاق الأجسام الفضائية. كذلك فإنه ينبغي تسليم بوليصة التأمين للسلطة المختصة كذلك فإن هذا النص يقضي بتحديد المسؤوليات بما يخص الإخلال بهذه الأحكام.

والصين يا سيد الرئيس عازمة على التعجيل بتطوير تشريعاتنا الوطنية فيما يخص أنشطة الفضاء. وبالإضافة إلى النصوص التي سبق ذكرها فقد بادرنا بعد إلى صياغة نص تنظيمي يخص رصد الأنشطة الفضائية لحرص جهودنا في هذا المجال، وذلك يندرج في جهود الصين لتطوير صناعة الفضاء في بلادنا وقد تم إدراج النص الجديد في الكتاب الأبيض الذي نُشر في سنة ٢٠٠٦. وهناك خطة تخص تطوير أنشطة الفضاء نشرت في السنة الماضية في شهر تموز/يوليو وهي خطة تمتد لإحدى عشر سنة وقد نصت على ضرورة الإسراع بصياغة النصوص الوطنية التشريعية والتي تحدد السياسات بشأن أنشطة الفضاء وتنظيمها. وشكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي ممثل الصين الموقر على مساهمتك في نقاشنا هذا البند. لقد حدثتنا عما تبديه بلادك من اهتمام بتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بالفضاء، وذكرت لنا مختلف النصوص التنظيمية السارية حالياً ولا سيما منها النص الصادر سنة ٢٠٠١، والذي نص على إنشاء نظام وطني لتسجيل الأجسام الفضائية، وألزم المعنيين بالأمر من الإبلاغ عما يطلقون من أجسام في الفضاء الخارجي. كما تطرقت بالذكر إلى نص آخر يخص مشاريع إطلاق الأجسام الفضائية المدنية أو للغايات المدنية وحدثتنا عن القواعد الإجرائية بذلك الصدد.

وذكرت لنا سعي الصين إلى الإسراع بتطوير تشريعاتها الوطنية فيما يخص الأنشطة الفضائية، وذكرت لنا الخطة الخمسية الحادية عشرة (مع الاعتذار من المترجم العربي) الخطة التي تستغرق إحدى عشر سنة كما سبق لنا القول.

شكراً جزيلاً يا سيدي على هذه المساهمة وبهذا نكون قد استنفذنا الأسماء المسجلة بقائمة طالبي الكلمة بشأن هذا البند. ومع ذلك أسألكم إن كانت هناك وفود أخرى تطلب الكلمة بشأن

ومعاهدة التسجيل، وأشرت إلى أنه قد تقتضي الحال زيادة التطوير الإطار التشريعي الموصوف في حال إنضمام جنوب أفريقيا إلى باقي معاهدات الفضاء.

شكراً جزيلاً على مساهمتك يا سيدتي ممثلة جنوب أفريقيا الموقرة والكلمة الآن لممثل الصين الموقر.

السيد ب. لي (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): سيدي الرئيس، بدايةً اسمح لي أن أعرب عن تقديري للوفود الأخرى التي سبقتمني إلى تناول الكلمة على تقديم هذه البيانات والمعلومات بشأن تشريعاتها الوطنية التي تنظم أنشطة الفضاء. ونحن نعتقد أن مثل هذا التبادل الضافي للمعلومات بشأن هذا الموضوع ليس في مصلحة ما تقوم به بلادنا من عمل تشريعي فحسب، بل إنه ينفذ أيضاً في سبيل تعزيز وتحسين قانون الفضاء الدولي والصين ستشاركه مشاركة حفيفة ونشطة في هذه المبادلات وتعرف بقسطها من التجربة في هذا المجال.

سيدي الرئيس، قوانين الفضاء في الصين موزعة بين وزارات ودوائر حكومية مختلفة وإن كانت القوانين الخاصة بالفضاء تقتصر على نصين اثنين. في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٢، وبغية التعجيل بفرض الرقابات الوطنية على الأنشطة الفضائية وإنشاء نظام لتسجيل الأجسام الفضائية والوفاء بواجباتنا بصفتنا طرفاً في معاهدة التسجيل، فإننا وضعنا إطاراً لتسجيل منهجي لتسجيل أجسام الفضاء وهذا المنهج قد حدد خصائص تلك العملية ونص على أن الدولة هي المسؤولة عن إرساء نظام وطني لتسجيل الأجسام الفضائية. والمادة السابعة والثامنة من هذا النص قد نصت على أنه فضلاً عن التسجيل المحلي الذي يقوم به أصحاب أو مالكي الأجسام الفضائية فإن هؤلاء الأخيرين والذين يقومون بإطلاق تلك الأجسام في الصين لمصلحة هيئات أو دوائر حكومية أو أشخاص طبيعيين غيرهم في الصين، فإن الشركة التي تضطلع بخدمات الإطلاق التجاري ينبغي لها أن تبادر إلى التسجيل أو إدراج تلك الأجسام المطلقة في السجل الوطني. وعملاً بالمادة الثانية عشر من هذا النص المنهجي في أجل لا يتجاوز ٦٠ يوماً من إعداد الجسم ينبغي إتمام التسجيل لدى الأمانات المعنية.

كذلك فإن هناك نصاً تنظيمياً آخر يخص تنظيم إطلاق الأجسام المدنية والتصرف بها وذلك بخصوص التراخيص المتعلقة بمشاريع الفضاء المدنية. وهذا النص يقتضي استخدام نظام التسجيل الوطني فيما يخص مشاريع إطلاق الأجسام الفضائية المدنية وكذلك بالنسبة إلى طالبي التراخيص يحدد خصائص

هـ- فحص المبادئ التي تتصل باستشعار الأرض عن بعد انطلاقاً من الفضاء الخارجي بغرض تحويل تلك المبادئ إلى معاهدة في المستقبل وهو مقترح من اليونان.

و- مدى وجهة صياغة اتفاقية شاملة بشأن قانون الفضاء الدولي ومدى اتصال ذلك، وهو مقترح مقدم من الصين واليونان والاتحاد الروسي وأوكرانيا.

كل هذه الاقتراحات وردت في تقرير اللجنة الفرعية في دورتها السابقة.

أما عن المقترحات التي وردت خلال الدورة الراهنة فإن هناك مقترحاً بإدراج بند جديد في جدول الأعمال في إطار التبادل العامل للآراء لهذه الدورة، ويخص تبادل المعلومات بشأن القواعد الوطنية بخصوص التخفيف من الحطام الفضائي وما يتصل بذلك من إجراءات والتنفيذ الطوعي لتوجيهات لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وهو اقتراح مقدم من قبل إيطاليا وأوكرانيا.

أيها المندوبون الكرام، هذه المقترحات التي وردت على اللجنة الفرعية في دورتها الماضية سنة ٢٠٠٧ وخلال دورتها الحالية. والأمر الآن لكم كي تروا ما ترون بشأن هذه المقترحات.

هل لدينا طلبات للكلمة بشأن هذا البند؟ لا طلب لدينا للكلمة بصدد هذا البند لهذا الصباح. هل هناك وفدٌ يطلب الكلمة بشأن هذا البند؟ الكلمة لجنوب أفريقيا.

السيدة ل. هاكابيلا (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس، أردنا أن نستوضح من القائمة التي استعرضتها ما إذا كان موضوع تعزيز القدرات سيظل مدرجاً كبندي مفردٍ مثلما ذكرت في وقتٍ سابقٍ من هذه الصبيحة.

الرئيس: شكراً جزيلاً يا سيدتي ممثلة جنوب أفريقيا على تأييدك مواصلة إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

هل هناك وفد آخر يطلب الكلمة؟ لا أرى طلبات للكلمة. إذاً نواصل النظر في هذا البند الثالث عشر والخاص بالاقترحات المقدمة للجنة بخصوص إدراج بنود جديدة في جدول أعمالها عصر اليوم.

هذا البند لهذا الصباح؟ لا أرى طلبات للكلمة، هل من طلبات للكلمة من المراقبين؟ لا أرى طلبات للكلمة.

في هذه الحال نعود إلى مواصلة النقاش بشأن البند الثاني عشر، "تبادل عام للآراء بشأن التشريعات الوطنية فيما يخص الاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي" عصر هذا اليوم.

أيها المندوبون الكرام، أقترح على حضرتكم الآن الشروع في النظر في البند الثالث عشر "الاقترحات المقدمة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية أثناء دورتها الثامنة والأربعين".

بداية نقول أن اللجنة الفرعية قد اتفقت سنة ٢٠٠٧ على دعوة المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لشؤون قانون الفضاء إلى الاشتراك في تنظيم ندوة بشأن موضوع الانعكاسات القانونية لتطبيقات الفضاء في تغيير المناخ العالمي ينظم خلال الجلسات المسائية لليومين الأول والثاني من الدورة الحالية، الدورة السابعة والأربعين. وهذا الاتفاق كان القصد منه أن يُدرج هذا الموضوع بصفته بندياً واحداً في دورة سنة ٢٠٠٩، وقد لاحظت اللجنة الفرعية سنة ٢٠٠٧ أن مقدمي المقترحات التالية لبنود جديدة يقترح إدراجها في جدول الأعمال كانوا يبنون الاحتفاظ بمقترحاتهم لمناقشتها في الدورات المقبلة.

أولاً، مراجعة المبادئ التي تحكم استخدام الدول للسواتل الأرضية الاصطناعية لأغراض التلفزيون وذلك بغرض تحويل النص المذكور إلى معاهدة في المستقبل. هذا البند اقترح من اليونان.

ب- فحص ما يوجد حالياً من معايير في القانون الدولي تنطبق على الحطام الفضائي وهو مقترح مقدم من الجمهورية التشيكية ومن اليونان.

ج- الطرائق المتعلقة بالمبادئ الخاصة بالاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء الخارجي وهو مقترح مقدم من تشيلي وكولومبيا.

د- الحطام الفضائي وهو مقترح مقدم من فرنسا بتأييد من الدول الأعضاء المتعاونة في الوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء.

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي ممثل كولومبيا الموقر على مقترحك الوجيه. مقترحٌ وحيهٌ فعلاً من شأنه أن يفيدنا في معالجة هذا البند، ولعلنا أن نسأل الأمانة أن تعد لنا هذه الوثيقة باعتبار ما سردت على مسامعكم اليوم. ويمكن للأمانة أن تستفيد من المدونات التي سلمتني إياها في بداية هذه الجلسة وكذلك أن تخصصوا قاعدة اجتماعاتٍ لاحتضان هذه المشاركات غير الرسمية. شكراً جزيلاً للكلمة للولايات المتحدة.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أشكرك يا سيادة الرئيس وصباح الخير عليكم. نرى أنه أسوأ بالمسألة الخاصة برد الفعل على المستوى الإقليمي الذي طرحه الرئيس، يمكن أن نجري مبادلات غير رسمية بدلاً من أن تكون حفلاً لاحتساء قهوة. إذاً ربما يعين للسادة أعضاء الوفود في أن تفكر في هذا البند أو بنود أخرى في المستقبل في فترة الغداء.

ونرى أن وضع خطأ لقاعة وما إلى آخره ربما يكون سابقاً لأوانه ولا سيما أنه لم يكن هناك أي مناقشات في هذه القاعة حتى الآن بشأن هذا الموضوع. ولدينا تقرير العام الماضي والذي يعقد بكل اللغات ولقد لخصه السيد الرئيس ويشير إلى مناقشات البنود المعلقة. وممثل جنوب أفريقيا قد أشار إلى إضافة بناء القدرات إلى هذه الأمور.

الرئيس: شكراً للولايات المتحدة وأود أن أقول أننا بطبيعة الحال لدينا هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية عصر اليوم وغداً إن شاء الله صباحاً.

إذا الوقت فيه متسع إذاً يمكن مناقشته على مستوى اللجنة الفرعية. أما بالنسبة للمبادرات التي اقترحها كل من اليونان وكولومبيا فإن هذا يمكن أن يتم تنفيذه في مرحلة لاحقة وذلك بعد إجراء مناقشة على مستوى اللجنة الفرعية.

هل أنت راض السيد ممثل الولايات المتحدة؟ وهل وفدكم راض عما نقول؟ هذا فهمي للأمر. كولومبيا.

السيد (الاسم غير مذكور) (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): نعم يا سيادة الرئيس من الناحية الواقعية نعم، نحن لا نتحدث عن جدول محدد نتبعه ونلتزم به، وهذا أمر يمكن أن يتم تناوله في مرحلة لاحقة. وما أردنا أن نؤكد عليه هو أن تكون لدينا هذه الوثيقة كي نستند إليها في مناقشاتنا لأننا

وأرجو أن يفيد تقديمي الوجيه لهذا البند والقائمة التي استعرضتها المطروحة على بساط النقاش الآن. إذاً كما قلت نعود إلى هذا الأمر عصر اليوم. اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، ما يخص هذا البند، أقترح أن نعمل وفق المنهج الذي اتبعناه في السنة الماضية أي أن نشكل فريقاً مضيماً للتفكير برئاسة كمي يتسنى لنا التقدم في مفاوضاتنا، إن صحت هذه العبارة. بشأن هذا الموضوع وبالخصوص بشأن البنود الجديدة المقترحة في جدول الأعمال. أقترح الاقتراح وأترك لك القرار يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي، إن أحسنت فهم ما اقترحت، فأني أراك تشير لإنشاء فريقٍ للتشاور أو التباحث.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لم أقل فريقاً هكذا، بل قصدت إجراء مشاورات غير رسمية فيما بيننا خلال استراحة مطولة قليلاً لتناول القهوة، أسوة بما كان من شأننا في السنة الماضية.

الرئيس: شكراً جزيلاً يا سيدي ولكني قد سمعت لفظة فريقٍ ها أنك قد أوضحت القصد، وقلت أنك إن عنيت إنشاء مشاورات غير رسمية ولا مانع عندي من ذلك إذا ما شئتم. ولكن يمكنكم أن تقوموا بذلك فيما بينكم، فيما بين الوفود وأنا على استعداد لأسمع منكم. شكراً.

كما ذكرت لكم، أمام الوفود متسع من الفرص والوقت للتشاور بشأن هذا الأمر والرجوع إليه عصر اليوم على أمل أن تفيدونا بنتائج تلك المشاورات غير الرسمية. إن شئتم جعلنا للفريق أو المشاورات التي ستجري منسقاً أو مديراً. شكراً على هذا الاقتراح من اليونان. والكلمة لكولومبيا.

السيد (الاسم غير مذكور) (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): أرى أن مقترح زميلنا الموقر مندوب اليونان مقترحٌ وحيهٌ ونرى أمرين اثنين. الأول، هو إعداد وثيقة تكون أساساً لنا في مباحثاتنا المذكورة، وغير الرسمية وهذه الوثيقة يمكن أن تدرج المقترحات الجديد، والبنود التي اعتدنا أن تكون بنوداً مفردة في جدول الأعمال. ثانياً، أن تخصص قاعدة لإجراء هذه المشاورات غير الرسمية عند انتصاف النهار أو في ساعة الغداء بعد أن تتولى ذلك الأمانة، شكراً.

إن عدنا إلى تقرير العام الماضي فإن هذا لا يتضمن حسبما ذكرت موضوعات تناولناها في هذه الدورة.

الرئيس: شكراً لكولومبيا. اليزنان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً، واضحٌ وجلي على أية حال اقتراحي هو أن [يتعذر سماعها؟].

الرئيس: [يتعذر سماعها؟] بالنسبة لتناول هذه المسألة، [يتعذر سماعها؟] المناقشة على مستوى اللجنة الفرعية وفي الوقت المناسب قد نقرر أن نشكل [يتعذر سماعها؟] الذي انتهجناه في العام الماضي. سوف نستنفذ دراسة هذا الموضوع.

هل من راغب في الحديث؟ لا. لقد انتهينا. [يتعذر سماعها؟] نواصل على أية حال دراسة هذه المسائل عصر اليوم.

أود أن أرفع هذا الاجتماع، وإن كنت قبل أن أهم بهذا أود أن أذكر السادة أعضاء الوفود بجدول العمل عصر اليوم فسوف نلتقي تماماً في الساعة الثالثة وحينئذ سوف نواصل دراستنا للبند الثاني عشر والبند الثالث عشر.

ختاماً، في الساعة السادسة سوف يكون لدينا حفل استقبال بمثابة الدورة السابعة والأربعين للجنة القانونية الفرعية، ويستضيف هذا الحفل الولايات المتحدة الأمريكية ويتم هنا في مطعم المركز الدولي لفيينا.

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح؟ لا.

رفعت الجلسة ونراكم في الساعة الثالثة. معذرة، اليونان، سألت إن كان هناك وفود وأنت لم تطلب.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): في العصر. شكراً.

الرئيس: شكراً.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١١/٣٢